

السكنى فى الريف وعلاقتها بالإنتاج الزراعى

الكلمة التى ألقاها حضرة صاحب السعادة فؤاد أباطه باشا

مدير عام الجمعية الزراعية الملكية فى الاجتماع الزراعى العام لسنة ١٩٤٢

اخترت لى وزارة الزراعة أن أتحدث عن السكنى بالريف وعلاقتها بالإنتاج الزراعى. واخترت أنا بدورى أن أتحدث اليكم عما أعمله فعلا إزاء ذلك فى مزارعى الخاصة، بدلا من أن أتحدث عما ينبغى أن يعمل ومالا يعمل ، أو عما تعمله الجمعية الزراعية الملكية التى أشرف بإدارتها .

والموضوع فى حد ذاته محبب لنفسى . أتكم فيه عن خبرة واعتداد كما أعتقد . فقد ولدت فى الريف ونشأت بين الفلاحين و” الغيط “ ، وكنت دائم التردد عليهم جميعا طوال مدة حياتى المدرسية ، وشئت الأقدار أن تكون صناعى الزراعة ، فنية وعملية ، وبذا قد اتصلت الحلقات طوال السنين حتى يومنا هذا .

وإنى لا أدعى أنى من ساكنى الريف بالمعنى المفهوم من دوام البقاء فيه . ولكنى أقدر أن ترددى عليه واتصالى الدائم به وسكنائى به أحيانا فى قترات قد تقصر أو قد تطول كل هذا يمكننى من إبداء رأى عملى فى علاقة سكنى الريف بالإنتاج الزراعى .

وفى اعتقادى أن ما أعمله أو ما يشابهه يعل مشكلة ريفية كبيرة لم تحل الآن ، وتسبب عنها تأخر الريف وقذارته وسوء حالة الفلاح على نحو ما تعلمه جميعا . وأعنى بالمشكلة الكبرى مشكلة ملاك الأطلان الزراعية الذين تضطرم ظروف أعمالهم للسكنى فى العاصمة أو المدن بعيدا عن مقر أطيانهم فيتركونها للمؤاجرين أو النظار أو من يستغلها لحسابهم .

وبالطبيعة فإن المسالك الزراعى الساكن بين مزارعه أقدر على استغلال أرضه وتحسين إنتاجها من الذى يقيم بعيدا عنها . ولكن مالا يدرك كله لا يترك جله .

ففى معظم أيام آخر الأسبوع أتردد على مزرعتين لى بالتناوب . الأولى بمركز منيا القمح ومساحتها نحو المائة واخمسین فدانا ، والأخرى أرض إصلاح فى مركز شربين مساحتها مائتان وأربعون فدانا . وعدا ذلك فإنى دائم الاتصال بهما بالتليفون فى صباح كل يوم تقريبا بين الساعة السابعة والساعة الثامنة للوقوف على الأعمال الزراعية الجارية فيها . وليس هذا

إسرافاً في المكالمات التليفونية كما يبدو ، إذ أنى أضع برنامج العمل لكل جهة عند ريارقى ضاً بعد مناقشتى للفلاحين والناظر والحولى . كما أتعهد تتبع العمليات الزراعية البخارية بالتليغون والمكالمات التى تصلنى من الجهتين يومياً . وقد تفاهمتا على تقسيم الأرض إلى أحواض منمرة وحوشات منمرة وشرح منمرة على نحرط وضعت لذلك . فأعرف ما هو جار فى كل منها من سقى وصرف وزرع وحرث وتخطيط وعزيق وتقصيب وجمع وحصاد ودراس وغير ذلك من باقى العمليات الزراعية ، وعدد الأنفار وأجورهم إذا كانوا يشتغلون لحساب الزراعة ، أو ما يتم إنجازها من العمليات بواسطة المربعين أو الزراع بالمحمول .

ومذ سنة ١٩١٤ حتى الآن لا أعطى أرضاً بالإيجار إلا القليل جداً . أما طريقتى فى الزراعة فبطريق المحمول أو المحمول ، وهى التى أفصحتها عن جميع أنواع اتفلاحة بين المالك والمزارع ولا أتردد فى الدعوة إليها . ففى أرض منيا القمح اتفقنا على أن تكون حصتى فى الفدان ثلاثة فاطير من القطن ، ويتراوح المحصول بين أربعة قناطير وستة ، وثلاثة أراذب من الذرة ويتراوح المحصول بين ستة وثمانية أراذب ، وثلاثة أراذب من القمح لكل فدان يزرع شتوي سواء كان قمحاً أم برسيماً والمحصول حواى ستة أراذب . وأنا الذى أشتب التقاوى البقية والأسمدة على حساب المزارع . وفى المدة الأخيرة زادت عنايتى بمباشرة الأرض بنفسى وبالإصلاح الزراعى والاحتماعى والاقتصادى . على أساس الرأسمالية المشعة بالإصلاح الاشتراكى ، محاولاً أن أوفق بينهما ، مستنهماً ذلك أحكام القرآن الكريم وأصول الديمقراطية الحقة ، الديمقراطية القائمة على المحبة والتعاون من جهة والإحلال والطاعة من جهة أخرى ، تمشياً مع قوله تعالى ” يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ” وقوله تعالى ” والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق فوالذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكتم أيماهم فهم فيه سواء ” .

ففى أنواع الزكاة مثلاً أخرجها فى كل عيد مكوونة من أنصبة من اللحم لكل بيت من بيوت الفلاحين بنسبة ما فيه من رجال وحريم وعيال . ومبالغ نقداً تختلف باختلاف مكان كل بيت عدا هدايا صغيرة فى مناسبات مختلفة .

ثم لمى بنيت حتى الآن ثلاث عزب على مثال العزبة النموذجية الخضراء بتفتيش بهتم الناتج للجمعية الزراعية المنكية ، وقد تكلفت دار الفلاح فيها من عشرين إلى خمسة وعشرين جنينها قبل الحرب الحالية وأثناءها ، وهى من الطوب الأخضر سواء فى مركز منيا القمح أو فى مركز شرين نفسه الواقع فى منطقة المطر ، ولا تحتاج فى صيانتها إلا للدهاكة كل عام بعد الشتاء ، وهى لا تتكلف إلا القليل من القروش ، إذ يقوم سكان كل دار بدهاكة حيطان دارهم .

ثم إنى أبيع المحاصيل لى ولهم وأحاسبهم على أساس ما اجتهدت فى الحصول عليه من الثمن ففى محصول القطن الماضى جاءوا بالتاجر فعرض عليهم ٣٥٥ قرشا للقنطار الأشمونى . ولما حلجت عينات منه وجدت أن ما يساويه من الثمن هو ٣٨٥ قرشا ، واشتره التاجر بهذا السعر وحاسبتهم عليه . وكذلك الحال فى القمح والذرة . وأؤكد لكم أنى بعت نصيبى من الذرة لكل فلاح أتبعه بسعر مائة وأربعين قرشا حسب التعريفة ، وما زاد عن حاجتى من القمح فى شهر مارس بسعر ثلثائة قرش للأردب الذى يزن مائة وخمسين كيلو، فلم أغبنهم ولم أقبل أن أكسب منهم قرشا أكثر مما اتفقنا عليه .

ومن فوائد السكنى بالريف والتروء عليه أن يتاح لك عند ميته أو عند زيارته تبادل الأحاديث مع الفلاحين فيقف منهم على حاجتهم . وكان من نتيجة تبادل الأفكار إنى قررت غمر دور الفلاحين بالجاموس والأبقار والحمير شركة بينهم وبينى بالنصف فيها وفى نتائجها ، ومعاونة من لم تتوافر لديه حصته نقدا بأن أدفعها عنه . ولقد وجدت تحسنا ملموسا لم أعرف مداه إلا لما وجدت أن خدمة الأرض من حرث وزرع أصبحت أحسن بكثير . ووجدت أن حاجتهم لمشتري الأسمدة الكيماوية أخذت تقل تدريجيا حتى إنى قررت أن لا يتمدوا نهائيا إلا على السباغ البلدى الذى يتخلف عن بأنهم . ثم لاحظت التحسن المحسوس فى حالتهم الصحية بسبب تحسن الغذاء وكيته مما تدره الجواميس والأبقار من اللبن والجبن والسمن على أن أكبر ظاهرة أعجبت بها هى أن نسل المواشى الزائد عن الحاجة يقوم بدور هام فى تسديد ما ربما يكون عليهم من المتأخرات ، إذ للفلاح ثمن النصف ولا يأخذه كله أو بعضه إلا بعد مراجعة ماله وما عليه .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ؛ بل وجدت أنه أصبح لدى المزرعة قطع من العجول يرمى فى البرسيم ثم يباع بمكسب لا بأس به أو يعاد بيعه لمن يلزمه من الفلاحين .

هذا مثال من الأمور الواقعية أيتها السادة ؛ وهناك من المسائل المتفرعة المتشعبة مالا يشمله الحصر أو العاد فقد أتجول بين دور الفلاحين فأجد هذه العصابة أو هذا الصى أو تلك الولية أو هذا الرجل أصفر الوجه خائر القوى ، فأرسل المريض لطبيب المركز أو أستدعيه حسب حالة المريض . وكنت أجد صعوبة فى الأول بسبب عدم الثقة والخوف من نتائج العلاج ؛ ولكن بالاقتناع وطول البال وشفاء المرضى وصلت إلى نتائج مرضية إذ تعودوا واقتنعوا بضرورة التداوى بالطبيب .

وقد لمس بين دور الفلاحين وأدخلها وأدخل فى مباحثات ومناقشات حول نظافة الدار ونظافة ساكنها لدرجة أن يهمل الأطفال من قد يوجد بينهم وسخا .

كذلك وجدت من الأصوب تخصيص مساحة بعيدة نوعا عن المساكن لتكون جونا يوضع به السباخ وحطب القطن والذرة ودراس الحاصلات الشتوية .

ولما رأيت رفع أجور الفلاح في تفتيش بهيم ورفعته الى خمسة قروش بسبب ما يحيط به من العوامل والمعامل وصادق مجلس ادارة الجمعية الزراعية على ذلك ونفذ فعلا من شهر يونيه سنة ١٩٤١ طبقت ذلك أيضا في مزارعى الخاصة . ومن ذلك الحين يحصل العامل الزراعى الأجير على أربعة قروش صاع يوميا . وكان اغتباطى شديدا لما قررت الحكومة الحاضرة أخيرا رفع أجر العامل الزراعى الى خمسة قروش صاعا . وأهمية القرار ليست في قيمة الأجر ؛ بل في التوجه لتحسين حال العامل الزراعى . وطبعاً يؤثر على ذلك الرقم قانون العرض والطلب .

ويمكننى أن أقرر من غير تردد أنه بمجموعة تلك العوامل التى اتبعتها قد تحسن الإنتاج الزراعى عندى تحسنا ملموسا . وعلى الرغم من التحسن فى جميع مرافق المزرعة فإننى لا أزال أكسب ما قررته لنفسى من المحصول خمسة فى المائة ربها صافيا على رأس المال .

كما إن الأرض نفسها تحسنت ، فقد اشترت ما أملكه فى مركز منيا القمح بخمسة وسبعين جنيها للقدان ، فأصبحت لا أرضى ببيعه بثمان مضاعف أى مائة وخمسين جنيها للقدان — أى مائة فى المائة — فإذا خصمنا منه خمسين فى المائة وهو أقصى التحسين بسبب ارتفاع أثمان الأراضى أصبح لا يزال عندى مكسب نسبي قدره خمسون فى المائة .

وكذلك الحال فى أرض الإصلاح بشربين .

كل هذا أيها السادة كان نتيجة طبيعية لاحتكاكى بالريف وسكائى به فى فترات قد تقصر أو تطول مع دوام الاتصال به ، وهو ما أدعو اليه وعلى النقابات التى شرحها لحضراتكم وفقنا الله لما فيه صلاح أمرنا .

فؤاد أباطه